

وزارة المالية  
الادارة العامة للجمارك  
مكتب الشئون القانونية

رقم المرسند (٨)

تعليمات جمركية رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧  
بشأن آليات العمل لتنظيم دخول العملات الوطنية أو الأجنبية إلى البلاد

مقدمة عام الجمارك :

بناء على القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال والقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقرار السيد / وزير المالية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥م بالإجراءات والضوابط التي يتطلبها تنفيذ أحكام القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢م في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال .

وبناء على التعليمات الجمركية رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٣م في شأن العمل بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣م بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والتعليمات الجمركية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٧م بشأن العمل بنموذج التصريح الجمركي .

وبناء على توصيات الجهات المعنية بالإدارة العامة للجمارك في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ م فقد تم وضع آليات العمل التالية لتنظيم دخول العملات الوطنية أو الأجنبية إلى البلاد :

أولاً : آلية دخول العملات الوطنية أو الأجنبية إلى البلاد :

- العملات الوطنية التي تتجاوز قيمتها (٣٠٠٠ د.ك) ثلاثة آلاف دينار كويتي أو ما يعادتها بالعملات الأجنبية الخاصة بالقادمين (ملكية شخصية) يسمح بدخولها إلى البلاد دون إعداد بيان جمركي لها (تصفية فورية) متى تم التصريح عنها للسلطات الجمركية وتبنته نموذج التصريح الجمركي المعد لذلك الغرض .

- العملات الوطنية التي تتجاوز قيمتها ( ٣٠٠ د.ك ) ثلاثة آلاف دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الخاصة بقطاع ( البنوك ، الصيرفة ، التمويل ) والواردة بصحبة القادمين من أفراد يسمح بدخولها إلى البلاد بعد إعداد بيان جمركي لها ( تصفية فورية ) ( أيًا كانت قيمة هذه العملات استثناء من الأحكام الخاصة بالمسافرين والتصفية الفورية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من التعليمات الجمركية رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٣ م ) مع تعينة غواذج التصريح الجمركي المعد لذلك الغرض .

ثانياً : آلية العمل بالتصريح الجمركي :

- التقيد بالتعليمات الجمركية رقم ( ٨ ) لسنة ٢٠٠٧ م بشأن العمل بنموذج التصريح الجمركي .
- على مفتشي الجمارك سؤال المسافرين القادمين إلى البلاد عما يحوزهم من عملات وطنية أو أجنبية أو سبائك ذهبية أو أشياء ثمينة أخرى تفوق قيمتها ثلاثة آلاف دينار كويتي ، وتوجيه المسافرين إلى تعينة غواذج التصريح الجمركي .
- لمفتشي الجمارك صلاحية التأكد من صحة بيانات غواذج التصريح الجمركي بعد تعينته من قبل المسافرين القادمين إلى البلاد وقبل وضعه في الصندوق المخصص لذلك .
- تجميع غواذج التصريح الجمركي التي تم تعينتها عن كل يوم على حده وتسليمها لسكرتارية الإدارة الجمركية للقيام بتسجيلها بأرقام تسلسالية في سجل يعد لهذا الغرض .
- ترحيل غواذج التصريح الجمركي بكتاب يوجه من الإدارة الجمركية إلى مكتب البحث والتحري الجمركي للعمل على تسجيل بيانات غواذج التصريح الجمركي على أجهزة الحاسوب الآلي بوحدة التحريرات المالية .

ثالثاً : آلية العمل حول عمليات عد النقود آلياً :

- يتم عد النقود يدوياً إلى أن يتم توفير مكان آلي لهذا الغرض بالمنافذ الجمركية في القريب العاجل .
- ويتم عد النقود آلياً بالاستعانة بمكان عد النقود الآلية المتواجدة بأفرع البنوك الأخوية التي تعمل في مطار الكويت الدولي والمنطقة التجارية الحرة ، وفق ما أفاد به اتحاد المصارف الكويتية بموجب كتابه رقم ( ١٨٣ / ٢٠٠٧ ) المؤرخ في ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٧ م وارد السجل العام رقم ( ١١٥٧ ) بتاريخ ٤ / ٤ / ٢٠٠٧ م وأفرع البنوك هذه تتمثل في :

الماء                    الفرع

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| مطار الكويت الدولي     | بنك برقان             |
| مطار الكويت الدولي     | البنك التجاري الكويتي |
| المنطقة التجارية الحرة | البنك التجاري الكويتي |

رابعاً : آلية إعداد محاضر الضبط بشأن العملات المضبوطة :

- العملات الوطنية أو الأجنبية تعد من قبل البضائع طبقاً لقانون الجمارك الموحد ، وتطبق بشأنها أحكام التهريب الجمركي متى لم يتم التصريح عنها من قبل حائزها شأنها شأن البضائع الأخرى .
- في حالة المخالفة لقانون مكافحة عمليات غسيل الأموال وقانون الجمارك الموحد يتم تحريز محضر ضبط وتحريز المضبوطات ، وإرسال المتهم ومحضر الضبط والمضبوطات للنيابة العامة .
- مراعاة شرح ملابسات واقعة الضبط ووصف المضبوطات بصورة تفصيلية على صدر محضر الضبط وليس بقرار منفصل عنه .
- تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية ( الدينار الكويتي ) وفق سعر التحويل في تاريخ عملية الضبط وتبسيط ذلك على صدر محضر الضبط .
- يرجى من السادة المديرين العلم والإيعاز للمختصين لديهم نحو التقىد بتنفيذ وتطبيق آليات العمل المذكورة .

للعلم والعمل بموجبه .

صدر بتاريخ : ١٢/٥/٢٠٠٧ م

مدير عام  
الادارة العامة للجمارك